في انتظار كشف جميع حسابات السلطة واستثماراتها؟

07-2-2003

ويتوقع لهذه الخطوة أن توضح تساؤلات بشأن حقيقة هذه النشاطات التي أحيطت تفاصيل غالبيتها بستار من السرية ، وهي أيضا استجابة لمطالب طالما أثيرت في المجلس التشريعي بشأن هذه الانشطة التجارية التي كانت تتخذ القرارات بشأنها من قبل مجموعة من المسئولين حول الرئيس عرفات فيماهي الآن تخضع بالكامل لمسئولية صندوق الاستثمار الفلسطيني الذي يرأس مجلس إدارته د. فياض.. وتتراوح الانشطة التي سترد في هذا التقرير الذي سينشر للجميع ما بين استثمارات في شركات قائمة في مناطق السلطة وشركات عربية أو أجنبية خارج الأراضي

بقلم وسام عفيفة

أمام وعود وزير المالية الفلسطيني د. سلام فياض بالشفافية المالية ووعود أخرى بكشف جميع حسابات واستثمارات السلطة بكل تفاصيلها، إذ أقر المجلس التشريعي السبت الماضي قانون الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية للسنة المالية 2003 فيما يرى البعض أن الموازنة لا زالت موازنة سلام فياض لأن تنفيذ بنودها لا زال قيد الاختبار.

* البحث عن شهادة حسن ادارة

أما القضية التي برزت منذ تعيين فياض وتقديم الموازنة وإقرارها خطة الاصلاحات الموعودة فهي أن كل ذلك يستهدف بالدرجة الاولى الحصول على شهادة حسن سير وسلوك من الجهات الخارجية وعلى رأسها الولايات المتحدة والدول المانحة وقد عبر عن ذلك بشكل واضح خلال المنتدى الاقتصادي العالمي الذي عقد في منتجع دافوس السويسري منتصف يناير الماضي، حيث أعلن المستشار الاقتصادي لرئيس السلطة ياسر عرفات في مؤتمر صحفي على هامش المنتدى أن السلطة الفلسطينية ستكشف عن جميع استثماراتها واعمالها التجارية بالتفصيل والأرقام الشهر الجاري وقال إن هذا الاعلان سيتم من خلال صندوق الاستثمار الفلسطيني وسيشمل أيضا وللمرة الأولى التفاصيل الكاملة للحسابات البنكية التابعة للسلطة الخاصة بهذه النشاطات، وأضاف: سننشر الحقيقة كاملة. وهنا نتساءل هل الحقيقة تتضمن أيضا ما كانت كشفت عنه الصحافة الاسرائيلية بخصوص الاستثمارات الفلسطينية بوساطة رجال المخابرات الاسرائيلية في البنوك السويسرية وغيرها؟

ويبدو أن الهم الأكبر هو الشهادة الدولية بحسن سير الادارة المالية الفلسطينية، وهو الأمر الذي عبر عنه فياض خلال جلسة التشريعي التي أقرت الموازنة حيث قال : إن إقرار المجلس التشريعي لقانون الموازنة وبالتالي وضع الإطار القانوني لإدارة المال العام سيسهم في تحسين النظرة الدولية لادارة السلطة المالية كما سيسهم في رفع نسبة التفاؤل إزاء التزام الدول المانحة بما وعدت به من اموال تم تصنيفها في بند الايرادات العامة وهي المنح المقدمة من الدول المانحة.

* الاستحقاقات الداخلية

ولكن ماذا عن الاستحقاقات الداخلية ونظرة المواطن الفلسطيني الذي يعيش آثار السياسات الاقتصادية السيئة للسلطة وفوضى الإدارة المالية؟ وفي هذا الشأن انقسم نواب التشريعي بين فريق المتفائلين وفريق الحذرين.. النائب عبد الفتاح حمايل مقرر لجنة الموازنة في التشريعي قال : إنه راض عن سياسة وتوجه وزير المالية ومتفائل انها بداية جيدة مشيرا إلى وجود ذلك وسألنا النائب حمايل: اذا ما تم تأكيد ادخال عائدات بعض الشركات والخدمات مثل البترول والاسمنت والتبغ إلى حساب السلطة فأجاب: "الامور طور المعالجة هناك قرارات بهذا الشأن وصلاحيات لوزير المالية لتنفيذها" . أما النائب مفيد عبد ربه من لجنة الموازنة ايضا فقد اشار الى انه من فريق الحذرين بشأن الوعود بالاصلاحات وتطبيق الموازنة بعد أن ذكر أنه ونواب اللجنة في الضفة لم يشاركوا سوى في الجلسة الاولى لمناقشة الموازنة وعبر الفيديو كونفرنس وبالتالي لم يشاركوا في الجلسات الثانية والثالثة والرابعة وحتى لم يشاركوا في صياغة التقرير النهائي للجنة الموازنة ولم يطلعوا ايضا على نسخة منها قبل عرضها على المجلس.

* وعود وأولويات

في حين انتقد فياض ما قاله بعض النواب من ان ما حمله مشروع الموازنة "ليس سوى وعود فقط" وقال "هذا ليس صحيحا .. فقد قمنا بالعديد من الاجراءات للتأكيد على نيتنا العمل الحقيقي الجاد.. فضبط الخزينة وتوحيد الايرادات والبدء بتجميع النشاطات التجارية والاستثمارية والحكومية لم يعد وعدا وقريبا سيتم نشر كل ما توصلنا إليه.. وكانت وزارة المالية أعلنت مؤخرا تفاصيل خطة الاصلاحات المالية تشمل الأسس القانونية والاصول والتعليمات والانظمة بتشغيل صندوق الاستثمار الفلسطيني (PIF). ويهدف الصندوق الذي أعلن عنه في الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي الذي عقد مؤخرا في دافوس بسويسرا إلى التأكيد على أن الاصول التجارية والاستثمارات التي تمتلكها السلطة الفلسطينية سيتم الكشف عنها، إدارتها ومراقبتها بشكل ينسجم مع المعايير الدولية للشفافية كذلك تم الاعلان عن أسماء سبعة أعضاء لمجلس إدارة الصندوق معظمهم من القطاع الخاص بالاضافة الى النظام الاساسي للصندوق ودليل العمل. كما تم التعاقد مع مستشارين دوليين لتقديم الارشاد والتوجيه والاشراف.

* السلطة ستقدم كشف حساباتها

وتعتبر هذه الخطوة الأولى من نوعها في المنطقة، إذ لم يسبق لدولة أن أعلنت عن نشاطاتها التجارية واستثماراتها لكن الضغوط الخارجية على السلطة اجبرتها على ذلك وفي ظل التذمر الداخلي المستمر من قضايا الفساد المالية والادارية.. وقد تم التأكد من

قبل جهات أمريكية عبر الفحص والتدقيق من جميع المعلومات التي قدمتها السلطة بهذا الشأن بما في ذلك حسابات البنوك واستنادا لمواد النظام الاساسي لصندوق الاستثمار فان أي نشاط سيكتشف بعد إعداد هذا التقرير ليس ضمن التقرير سيعتبر غير شرعي.
ويتوقع لهذه الخطوة أن توضح تساؤلات بشأن حقيقة هذه النشاطات التي احيطت تفاصيل غالبيتها بستار من السرية ، وهي ايضا استجابة لمطالب لطالما اثيرت في المجلس التشريعي بشأن هذه الانشطة التجارية التي كانت تتخذ القرارات بشأنها من قبل مجموعة من المسئولين حول الرئيس عرفات فيما هي الان تخضع بالكامل لمسئولية صندوق الاستثمار الفلسطيني الذي يرأس مجلس إدارته د. فياض.. وتتراوح الانشطة التي سترد في هذا التقرير الذي سينشر للجميع ما بين استثمارات في شركات قائمة في مناطق السلطة وشركات عربية او اجنبية خارج الاراضي الفلسطينية ولكن الاكثر اثارة فيه هو انه لأول مرة قد يكون بامكان المواطنين معرفة تفاصيل دقيقة عن تجارة الاسمنت والبترول في فلسطين والتي اثيرت بشأنها على مدى سنوات الكثير من الاقاويل ولم تتضح تفاصيلها حتى الآن.. ومع ذلك فالتقديرات تشير الى ان نوعا من السطوة سيبقى للمسئولين في السلطة او الاجهزة الامنية على بعض النشاطات التجارية. وتقدر عائدات النشاطات المالية والتجارية والاستثمارية للسلطة بـ (30 مليون دولار).

* تساؤلات

وأمام الوعود وفي انتظار التنفيذ يبقى العديد من التساؤلات بحاجة إلى إجابات من وزارة المالية والسلطة الفلسطينية وقد جاءت بعض هذه التساؤلات في تقرير لجنة الموازنة في بند الايرادات من جهة ما يسمى "الايرادات التكافلية" التي قدرت في المشروع بـ "35 مليون دولار" وهي مؤلفة من بندين : الاول مساهمة عاملي السلطة في مساعدة العاطلين عن العمل والتي قدرت بـ 6 ملايين دولار والثاني مساهمة عاملي السلطة في مساعدة متضرري الاغلاق والتي قدرت بـ 29 مليون دولار. وقالت اللجنة في تقريرها "هذه المساهمة من العاملين في السلطة الوطنية يتم خصمها منذ العام 1996 وهي بنسبة 5% مقتطعة من راتب الموظف..
وتابعت اللجنة من الضروري أن يكون للمجلس التشريعي وقفة أمام هذه المبالغ التي تخصم من العاملين في السلطة والتي لو جمعت في الاعوام (2001-2003) لوصلت الى 105 ملايين دولار وضرورة معرفة أين ذهبت هذه الأموال؟ وهل ما زالت موجودة؟ وإذا كانت كذلك فلابد من أن يتم وضع قانون ينظم عملية صرفها بهدف وصولها إلى مستحقيها بالطريقة المثلى وفيما يتعلق بقانون الخدمة المدنية اوضحت اللجنة ان فياض التزم للجنة بأن يتم استكمال انجاز اللوائح التنفيذية اللازمة لتنفيذ قانون الخدمة المدنية على أن يتم البدء فور الانتهاء من ذلك بتنفيذ الشق الاداري من القانون في مارس القادم.